

Distr.: General
11 February 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة التنظيمية لعام ٢٠٠٤

٢١ كانون الثاني/يناير، و ٣-٦ شباط/فبراير،

و ٤-٥ أيار/مايو ٢٠٠٤

البند ٢ من جدول الأعمال

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

تقرير الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي*

موجز

أنط المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي بولاية دراسة الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية لذلك البلد، وتقديم مشورة بشأن السبل التي تكفل أن تكون المساعدة المقدمة له من المجتمع الدولي كافية، ومتساوقة، ومنسقة بشكل جيد، وفعالة، ومعززة للتآزر. ويضطلع الفريق بعمله في مرحلة بالغة الأهمية، يعكف فيها الشعب البوروندي على عملية السلام بحمية شديدة، ويستهل مسيرة الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية. وتواجه بوروندي تحديات مختلفة ومتشابكة لا بد من التصدي لها من أجل تعزيز الاستقرار وتأمين السلام الدائم والتنمية المستدامة.

* يقدم هذا التقرير متأخراً عن موعده من أجل تضمينه آخر التطورات المهمة المتصلة بتقديم الدعم الدولي إلى بوروندي.



وتقع بوروندي وسط منطقة البحيرات الكبرى التي تحفها المتاعب. وقد خرج البلد من صراع امتد عشر سنوات بعد مبادرة قدمها رؤساء الدول والحكومات الأفريقية وأسفرت عن توقيع اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠. كما أسفرت مفاوضات إضافية عن إبرام بروتوكولين وقعا في بريتوريا بجنوب أفريقيا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أعقبهما توقيع الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار في دار السلام، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بين حكومة بوروندي الانتقالية وحركة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، التي مثلت جماعة المتمردين الرئيسية بقيادة بيير أنكورونزيزا. ويشهد معدل العنف في البلد انخفاضاً ملحوظاً، ويقدر أن ٩٥ في المائة من العمليات الحربية فيه قد توقفت. غير أن حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية التي يقودها أغاتون روازا لا تزال خارج عملية السلام وتخلق أجواء من العنف والخوف في العاصمة بوجمبورا وحولها. وفي الفترة من ١٨ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، عقد دوميتان نداي إيزاي، رئيس بوروندي، محادثات مع حزب تحرير الهوتو - قوات التحرير الوطنية، في أويسيترويك ببولندا، لمناقشة إمكانية تأمين وقف لإطلاق النار وتهيئة انضمام الحزب - القوات إلى الحكومة الانتقالية. وفي سياق المفاوضات وافق الرئيس نيداي إيزاي وزعماء حزب تحرير الشعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، على تشكيل لجنة تحقيق دولية للتحقيق في مأساة مقتل القاصد الرسولي المونسنيور مايكل كورتني.

وتتمثل إحدى الركائز الرئيسية لعملية أروشا للسلام في وجود البعثة الأفريقية في بوروندي المؤلفة من ٣٠٠٠ جندي من إثيوبيا وموزامبيق وجنوب أفريقيا. وقد كُلفت البعثة الأفريقية في بوروندي، التي تتلقى دعماً من مانحين ثنائيين، بمهمة المحافظة على الاستقرار في بوروندي وتهيئة الأجواء من أجل مشاركة الأمم المتحدة هناك. ودعا مجلس الأمن الأمين العام إلى تقديم توصيات في مطلع آذار/مارس ٢٠٠٤ بشأن الكيفية التي يمكن أن تقدم بها الأمم المتحدة أكثر سبل الدعم كفاءة بغية التنفيذ التام لاتفاق أروشا. وجاء ذلك في أعقاب طلب تقدم به الاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن لدراسة استبدال البعثة الأفريقية في بوروندي بقوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

وقد كشفت عودة السلام إلى بوروندي عن ضخامة التحديات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الحكومة الانتقالية. فبوروندي تعاني من كثافة سكانية وتشهد أعلى نسبة للمشردين مقارنة بأي بلد أفريقي آخر. وتصنف بوروندي كواحد من أقل البلدان نمواً، ويعيش ٩٠ في المائة من سكانها في المناطق الريفية. ويمثل البن ٨٥ في المائة

من الصادرات التجارية لبوروندي؛ ومع انخفاض أسعاره في سوق السلع الأساسية، انخفضت حصائل بوروندي من العملة الأجنبية بنسبة تزيد على ٦٠ في المائة. وإضافة إلى ذلك، يعيش ٨٩,٢ في المائة من السكان على أقل من دولارين يوميا، و ٥٨,٤ في المائة منهم على أقل من دولار واحد يوميا. وحسب تقديرات البنك الدولي، انكمش الاقتصاد في بوروندي بنسبة ٢٥ في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية. ومن غير المرجح في ظل هذه الظروف أن تتمكن بوروندي، بدون الحصول على مساعدة المجتمع الدولي، من تحقيق أي هدف من الأهداف الإنمائية للألفية.

وأجرى الفريق الاستشاري مشاورات واسعة النطاق مع عدد من المحاورين داخل منظومة الأمم المتحدة، ومع المانحين الثنائيين ومؤسسات بريتون وودز. كما زار بوروندي والتقى الرئيس دوميتان ناداي إيزاي، ووزراء الحكومة، والممثل الخاص للأمين العام، والفريق القطري للأمم المتحدة، وعناصر المجتمع المدني، ومنظمات المعونة الدولية، وأعضاء السلك الدبلوماسي. وشعر الفريق بالتشجيع إزاء الجهود التي تبذلها بوروندي من أجل التعامل مع الحالة المتغيرة. إلا أنه مهما كانت درجة العزم الأكيد الذي تتسلح به الحكومة والجهات الفاعلة الاجتماعية الأخرى، ومهما كانت درجة وضوح الأهداف التي تبتغيها، فإن نجاحها يتوقف بالكامل على الدعم القوي من المجتمع الدولي وعلى قيام شراكة حقيقية مع شركاء التنمية.

وقد بدأ المجتمع الدولي بالفعل الاستجابة لاحتياجات بوروندي. ففي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ استهلّت عملية نداء موحد لعام ٢٠٠٤، وطلب فريق الأمم المتحدة وشركاؤه مبلغ ٥٦٧ ٥٤٥ ٧١ من دولارات الولايات المتحدة لدعم مشاريع لمساعدة أكثر الطوائف ضعفا، تسهم في الوقت نفسه في إرساء قواعد التنمية والمصالحة. وفي عام ٢٠٠٣، تم في نداء مماثل تجميع مبلغ ٢١ مليون دولار. وفي يومي ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ عقد في بروكسل محفل ناجح لشركاء التنمية في بوروندي بحضور ٢٥ بلدا. ونُظم هذا المحفل مشاركة بين حكومتي بلجيكا وبوروندي وتلقى مساعدة تقنية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، في إطار مرفق تخفيض الفقر وتحقيق النمو، على ترتيب لبوروندي مدته ثلاث سنوات تنتهي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ يرمي إلى دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي في البلد. وسيفتح هذا الترتيب السبيل لتخفيف أعباء ديون بوروندي في إطار المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحلول عام ٢٠٠٥. كما التزم نادي باريس بمنح بوروندي إعفاء من الديون بمجرد موافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على الترتيب المنجز في إطار مرفق تخفيض الفقر وتحقيق النمو.

وفي المرحلة الحاسمة الحالية من تطور عملية السلام تحتاج بوروندي إلى مساعدة عاجلة، بما في ذلك في مجال الدعم الميزانوي. ولا بد أيضا من توفير دعم وافٍ يتيح لها الانطلاق على طريق التنمية المستدامة. ويمثل الدعم المستمر للبعثة الأفريقية في بوروندي، انتظارا للنشر المحتمل لقوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، عنصرا حاسما في إدامة السلام، في الوقت الذي تنهيا فيه بوروندي لإجراء الانتخابات في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. ولم تكن الحالة السياسية العامة من قبل باعثة على التفاؤل مثلما هي عليه الآن. غير أن هذا الوعد يمكن ألا يتحقق إن لم يتوافر لبوروندي الدعم الدولي المستدام.

أولا - مقدمة

١ - أنشئ الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦/٢٠٠٣ المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وهذا هو الفريق الاستشاري الثاني الذي ينشئه المجلس، وكان الأول هو الفريق الاستشاري المعني بغينيا - بيساو^(١). وكان المجلس قد أنشأ، بموجب القرار ١/٢٠٠٢ المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، إطارا يتعلق بفريق استشاري مخصص للبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع، وقرر أن يكون الغرض من الفريق هو دراسة الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية للبلدان المعنية؛ واستعراض برامج الدعم ذات الصلة وإصدار توصيات ببرنامج داعم طويل الأجل استنادا إلى أولويات التنمية لتلك البلدان عن طريق دمج أنشطة الإغاثة والإصلاح والإعمار والتنمية في نهج شامل لتحقيق السلام والاستقرار؛ وتقديم المشورة بشأن السبل التي يكفل بها أن تكون المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي لدعم البلدان المعنية كافية، ومتسقة، ومنسقة تنسيقا جيدا، وفعالة ومعززة للتآزر.

٢ - وفي رسالة موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر E/2002/86)، طلب الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة من المجلس إنشاء فريق استشاري مخصص لبوروندي. وعليه، قرر المجلس إنشاء الفريق وإجراء مشاورات بشأن سبل العمل التي يتعين أن يتبناها ليتمكن من المشاركة في تخطيط الموائد المستديرة للمانحين التي تتولى حكومة بوروندي تنظيمها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي المقرر ٣١١/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٣، بت المجلس في تشكيل الفريق وصلاحياته؛ وكلفه بالولاية التي حددها القرار ١/٢٠٠٢. وطلب المجلس إلى الفريق أن يقدم إليه تقريرا عن توصياته بحلول منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

٣ - ويتألف الفريق من الشخصيات التالية: السفير دومسياني شادارك كومالو (جنوب أفريقيا) رئيسا، والسفير كويشي هاراغوشي (اليابان)، والسفير عبد المجيد حسين (إثيوبيا)، والسفير مارك أنتيه توريه (بوروندي)، والسفير جان دي رويت (بلجيكا)، والسفير جان مارك دي لاسابلير (فرنسا). ووفقا لمقرر المجلس ٣١١/٢٠٠٣، دُعي السفير غيرت روزنثال (غواتيمالا)، والذي كان حينها رئيسا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والسفير إسماعيل أبراو كاسبار مارتينس (أنغولا)، رئيس الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، للمشاركة في أعمال الفريق.

٤ - وأدى إنشاء الفريق أيضا إلى إقامة علاقات عمل وثيقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. وقد أخطر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي رئيس مجلس الأمن بإنشاء الفريق بموجب رسالة مؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (وزعت تحت الرمز

S/2003/836). وأعرب مجلس الأمن عن ترحيبه بإنشاء وعمل الفريق في بيان صحفي أدلى به رئيس المجلس في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وفي بيان رئاسي مؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/30)^(٢). ودُعي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتكلم أمام مجلس الأمن في جلسة نوقشت فيها الحالة في بوروندي عقدت في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وحضرها جيكون زوما نائب رئيس جنوب أفريقيا، ومسهل عملية أروشا للسلام.

ثانياً - الأنشطة الرئيسية للفريق

٥ - أجرى الفريق منذ انعقاد اجتماعه الأول في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، سلسلة من جلسات الإحاطة والاجتماعات في نيويورك مع محاورين رئيسيين من الأمم المتحدة، ومحاورين دوليين آخرين لمناقشة مختلف جوانب المساعدة الإنمائية المقدمة إلى بوروندي. وشمل هؤلاء:

- كيران بريندرغاست وكيل الأمين العام للشؤون السياسية
- جاك لوب نائب مدير البرنامج المساعد ونائب المدير، المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأفريقيا
- إيمانويل مباي المدير الإقليمي لجنوب وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى، البنك الدولي
- فيليب بوغراند نائب رئيس شعبة بدائرة أفريقيا، صندوق النقد الدولي
- ماري تيريز أ. كيتا - بوكوم المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية بحالة حقوق الإنسان في بوروندي
- إدارة الشؤون السياسية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- الوكالات التي توجد مقارها في روما وهي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- ٦ - وكان للفريق أيضاً شرف الالتقاء برئيس بوروندي نداي إيزاي، عند حضوره افتتاح الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٧ - وعن طريق الاجتماعات والمشاورات، كوّن الفريق صورة عامة عن التحديات التي تواجه بوروندي وتفهم بشكل أفضل العلاقات القائمة بينها والمجتمع الإنمائي على اتساعه.

٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، قرر الفريق القيام بمهمة في بوروندي للالتقاء بالسلطات الحكومية والمخاورين الرئيسيين في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وكيانات الأمم المتحدة الناشطة في الميدان، وسواهم من شركاء التنمية. وأنجزت مهمة الفريق في الفترة من ١٩ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ واستضافها بيرهانو دينكا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وسونيل سايغال، المنسق المقيم للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة في بوروندي.

٩ - واضطلع الفريق ببرنامج واسع للاجتماعات والمشاورات مع مجموعة كبيرة من القادة والشخصيات الوطنية. ومن الجانب الحكومي، التقى الفريق رئيس الجمهورية ونائب رئيس الجمهورية، وعقد اجتماع عمل مع وزراء حكوميين ترأسهم وزير التخطيط والتنمية والتعمير وضموا وزير العدل، ووزير إعادة إدماج وإعادة توطين المشردين والعائدين، ووزير المالية، ووزير التجارة والصناعة، ووزير الشؤون الاجتماعية والنهوض بالمرأة، ووزير حقوق الإنسان والإصلاحات المؤسسية والعلاقات مع الجمعية الوطنية، ووزير التنمية المجتمعية، ومحافظ مصرف الجمهورية. وعقدت أيضا اجتماعات مع مكتب مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية، ولجنة رصد تنفيذ اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، ورئيس ونائب رئيس اللجنة الوطنية لإعادة تأهيل المنكوبين.

١٠ - والتقى الفريق ممثلين من غرفة التجارة والصناعة والمهن والحرف، وممثلي ما يقرب من ٤٠ من منظمات المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات الناشطة في المسائل الدينية، وحقوق الإنسان، والنهوض بالمرأة، والطفل، والشباب، والتنمية المجتمعية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والتقى الفريق أيضا زعماء النقابات العمالية، وسافر إلى مقاطعة غيتيغا لإجراء مناقشات مع حاكم وأعضاء السلطة الإقليمية وزار أيضا المشاريع التي تدعمها وكالات الأمم المتحدة وموقعا يتلقى فيه المشردون دعما من برنامج الأغذية العالمي.

١١ - وعقد الفريق أيضا سلسلة من الاجتماعات مع أصحاب المصلحة الدوليين، بمن في ذلك الممثل الخاص لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، ورئيس البعثة الأفريقية في بوروندي، ومسؤولين من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وفريق الأمم المتحدة القطري، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وممثلين عن منظمات دولية غير حكومية. وقد أصاب أعضاء الفريق الاستشاري، الذين كانوا قد حظوا بلقاء القاصد الرسولي، المونسنيور مايكل كورتني، في بوجومبورا، عميق الحزن من جراء اغتياله المأساوي بعد ذلك بشهر واحد.

١٢ - وعلى إثر البعثة التي أوفدت إلى بوروندي، شارك ثلاثة أعضاء من الفريق، وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦/٢٠٠٣، في محفل شركاء التنمية في بوروندي الذي عقد في بروكسل في يومي ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

١٣ - ويود الفريق أن يعبر عن امتنانه للدعم الذي حظي به من حكومة بوروندي، والممثل الخاص للأمين العام، والمنسق المقيم للأمم المتحدة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والأمانة العامة للأمم المتحدة، وجميع من خصص من وقته لتقديم المعلومات إلى الفريق والإجابة على أسئلته وتبادل الأفكار معه. ويوجه الفريق شكره الخاص إلى مكتب دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لما قدمه من دعم متواصل.

ثالثا - معلومات أساسية عن بوروندي

١٤ - بوروندي بلد صغير غير ساحلي يقع في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، تحيط به كل من رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تنزانيا المتحدة. وتشكل حدوده من معالم طبيعية، منها عدة أنهار وبحيرة تانغانيقا الشاسعة. ونتيجة لما شهدته البلد من تزايد غير مسبوق في السكان خلال العقود الخمسة السابقة (من مليوني نسمة في ١٩٥٠ إلى ٩,٦ ملايين نسمة حاليا) على إقليم صغير المساحة (٢٧ ٨٣٤ كيلومتر مربع)، بلغت نسبة الكثافة السكانية فيه ٢٢٨ نسمة في الكيلومتر المربع، وهي ثاني أعلى نسبة كثافة في أفريقيا (بعد رواندا). ويتألف سكان بوروندي من ثلاث فئات إثنية، هي الهوتو، والتوتسي، والتوا، وتتقاسم جميعها ذات اللغة والثقافة والديانة.

١٥ - وكانت بوروندي مملكة على امتداد قرون. وقد احتلتها ألمانيا في عام ١٨٩٩، ثم تولت بلجيكا حكمها تحت انتداب عصبة الأمم ووصاية الأمم المتحدة من ١٩١٦ إلى ١٩٦٢ تاريخ حصولها على الاستقلال. وقد طبعت التوترات الإثنية بين الهوتو الذين يشكلون الأغلبية والتوتسي الذين يشكلون الأقلية الحياة السياسية في البلاد منذ ذلك التاريخ، حيث وقعت انتفاضات عنيفة بشكل متواتر. ففي ١٩٧٢، قتل عشرات الآلاف من الأشخاص ولجأ ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص إلى جمهورية تنزانيا المتحدة، حيث ما زال يقيم أغلبهم. ونظمت أول انتخابات ديمقراطية في بوروندي في ١٩٩٣، انتخب على إثرها ميلكيور ندايي، وهو من الهوتو، رئيسا. وقد اغتيل الرئيس ندايي بعد أربعة أشهر من توليه الرئاسة فشهدت البلاد مذابح راح ضحيتها التوتسي أعقبتها إجراءات انتقامية. وقتل نتيجة هذه الأعمال عشرات الآلاف من الأشخاص، فيما غادر مئات الآلاف بيوتهم.

١٦ - وفي ١٩٩٤، لقي الرئيس سيريان نتارياميرا، الذي خلف الرئيس نداديبي، حتفه حينما أسقطت الطائرة التي كانت تقله برفقة رئيس رواندا وهي تحلق في سماء كيغالي. وفي ١٩٩٦، عاد الميجور بيير بويويا إلى سدة الحكم إثر انقلاب عسكري نددت به البلدان المجاورة وأدى إلى فرض عقوبات اقتصادية إقليمية تسببت في نتائج وخيمة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وقد أوقف العمل بالعقوبات الإقليمية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

١٧ - وعين رؤساء دول منظمة الوحدة الأفريقية، المسماة حاليا الاتحاد الأفريقي، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة جوليوس نيريري، ثم رئيس جنوب أفريقيا نلسون مانديلا، ميسرين لعملية السلام في بوروندي، بموجب مبادرة السلام الإقليمية في بوروندي. وترتب عن الجهود الدبلوماسية المكثفة التي بذلت إبرام اتفاق السلام والمصالحة الذي وقعه ١٩ حزبا سياسيا في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ في أروشا. غير أن مجموعات الهوتو المتمردة الرئيسية رفضت إلقاء السلاح. وفي ٢٠٠١، عين جيكونب زوما، نائب رئيس جنوب أفريقيا، وسيطا رسميا من قبل نلسون مانديلا، فيما عُين كل من رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، بنجامان مكابا، ورئيس غابون، عمر بانغو، ميسرين بالتشارك. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، شكلت حكومة انتقالية على أساس اتفاق أروشا وعملا بأحكام الدستور الانتقالي. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وبموجب اتفاق أروشا تخلّى الرئيس بيير بويويا عن الرئاسة للرئيس الحالي، دوميتيان نداي ايزاي لفترة ١٨ شهرا. وينتظر أن تتوج عملية أروشا للسلام بتنظيم انتخابات وطنية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

رابعاً - آخر التطورات السياسية

١٨ - كان الفريق الاستشاري المخصص، منذ إنشائه، شاهدا على التطورات الرئيسية في مسار عملية السلام في بوروندي. وقد أسفرت الجهود الدبلوماسية عن التوقيع في بريتوريا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ على البروتوكولين المتعلقين بتقاسم السلطات السياسية والدفاعية والأمنية. وأدى الاتفاقان إلى إبرام الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار بين الحكومة الانتقالية، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، وهو مجموعة متمردة رئيسية من الهوتو. ووقع الاتفاق في دار السلام في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وقد انضم وزراء من المجلس - القوات إلى الحكومة الانتقالية وتولوا مهامهم في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، بمن فيهم بيير انكورونيزا، زعيم المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، الذي تولى منصب وزير الحكم الرشيد والتفتيش الوطني. وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أنشئت قيادة

مشاركة للقوات المسلحة تتألف من ضباط حكوميين ومن المجلس - القوات، وهو ما تحرك بعملية السلام نحو مرحلة حاسمة. وما فتئ مستوى أعمال العنف ينخفض إلى حد كبير، ويقدر أن الأعمال الحربية بين مختلف الحركات توقفت في ٩٥ في المائة من أراضي البلاد.

١٩ - ولا يزال حزب تحرير شعب الهوتو وجناحه المسلح قوات التحرير الوطنية (أغاتون رواز) يمثل المجموعة المتمردة الوحيدة التي لم تنضم إلى عملية السلام وتستمر في القتال انطلاقاً من مناطق ريفية حوالى بوجومبورا، مما يوجد جواً من العنف والخوف في المدينة وحولها. إلا أن الفريق الاستشاري يشعر بالتشجيع لأن حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية (رواز) عقد اجتماعات مع الرئيس نداي إيزاي في الفترة من ١٨ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير في أويسترويك بولندا، لمناقشة إمكانية التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار والانضمام إلى الحكومة الانتقالية.

٢٠ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، قدم الرئيس نداي إيزاي إلى الأحزاب السياسية مشروعاً لقانون الانتخابات، الذي يعد إحدى الشروط المسبقة لإجراء الانتخابات المنصوص عليها في اتفاق أروشا قبل نهاية الفترة الانتقالية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

٢١ - ووفقاً لاتفاق أروشا، طلبت الحكومة الانتقالية من مجلس الأمن إنشاء لجنة تحقيق قضائية دولية للتحقيق في حالات الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية التي اقترفت منذ استقلال البلاد. وبالتوازي مع ذلك، قدمت الحكومة إلى البرلمان اقتراحاً لإنشاء لجنة وطنية للحقيقة والمصالحة.

٢٢ - وبحصول هذه التطورات، صارت بوروندي الآن أكثر من أي وقت مضى، أقرب إلى تحقيق سلام شامل لا يستثني أي طرف من الأطراف. وصار نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وتأهيلهم وإعادة إدماجهم من المسائل ذات الأولوية التي خصصت لها أموال في إطار البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج الذي يديره البنك الدولي. وفضلاً عن ذلك، ستمول مساهمات ثنائية عمليات التجميع الأولى للمقاتلين في المعسكرات، وهي العمليات التي لا يمكن استعمال البرنامج المذكور في تنفيذها.

٢٣ - ومن المتوقع أن يرتفع عدد الجنود بفعل إدماج أعضاء الحركات المسلحة في الجيش الوطني نتيجة لعملية السلام، مما سيزيد عدد أفرادها إلى ٦٥ ٠٠٠ جندي على الأرجح، وسيترتب على ذلك أعباء إضافية على ميزانية الدولة. وللتصدي لهذه المشكلة، أعلنت الحكومة عن خطة تسريح لتخفيض عدد الجنود بمعدل ١٠ ٠٠٠ جندي كل سنة على امتداد أربع سنوات، وطلبت الحصول على الدعم الدولي في هذه العملية.

٢٤ - وتفيد بعض التقارير عن تزايد انتهاكات حقوق الإنسان في بعض المناطق من البلاد. ومما يؤسف له كذلك ورود تقارير عن أعمال لصوصية وشيوع الإفلات من العقاب، تضاف إلى مزاعم استشراف ظاهرة الفساد التي تعاضمت في السنوات الأخيرة. وقد أكد للفريق أن هذه التحديات أفرزتها الحرب التي أضعفت مؤسسات الحكم، بل وقضت عليها. وقد نددت حكومة بوروندي بهذه المزاعم ووعدت بالتحقيق في الأمر.

٢٥ - وقامت الوكالة المركزية لآلية الاتحاد الأفريقي المعنية بمنع المنازعات وإدارتها وحلها بنشر البعثة الأفريقية في بوروندي، التي وصلت مفرزتها الأولى إلى بوجومبورا في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ واضعة نصب أعينها هدفا معلنا يتمثل في تهيئة الظروف لنشر قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وقد اكتمل انتشار ٣٠٠٠ جندي من جنوب أفريقيا وإثيوبيا وموزامبيق بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ويتأسس البعثة السفير مامادو باه الذي التقى به الفريق في بوجومبورا. ووفرت عدة جهات مانحة ثنائية الدعم المالي للبعثة الأفريقية في بوروندي التي تتولى مهامها بالغة الأهمية في البلاد، بما فيها مهمة التجميع الأولى للمقاتلين في المعسكرات. ودعا مجلس الأمن الأمين العام إلى تقديم توصيات في أوائل آذار/مارس ٢٠٠٤ بشأن السبل التي يمكن للأمم المتحدة أن تسلكها لتقديم أكثر أنواع الدعم فعالية للتنفيذ التام لاتفاق أروشا. ويعتمد تمويل البعثة الأفريقية في بوروندي على التبرعات، وينبغي معالجة مسألة تمويلها في الأجل الطويل. وقد أحيط الفريق علما بالطلب الرامي إلى إحلال قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة محلها.

خامسا - لمحة عامة عن الحالة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية

ألف - الوضع الإنساني

٢٦ - يحمل النسيج الاقتصادي والاجتماعي لبوروندي آثار عقد من العنف المتواصل، الذي أودى بأرواح ما يقرب من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص، معظمهم من المدنيين. ووفقا للمعلومات المتوافرة لدى وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية، فإن نسبة الفئات الضعيفة في جملة السكان، واحدة من أعلى النسب في العالم. ولا يتوافر لما يزيد على ٧٠ في المائة من المشردين داخليا الذين يعيشون في مخيمات، الحد الأدنى من الاحتياجات اليومية من مياه الشرب والطعام. كما أن أعداد الأشخاص الذين يتم إيواءهم في المراكز الغذائية والصحية التي تتلقى الدعم المشترك من اليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية آخذة في التزايد. وفي سنة ٢٠٠٣، تلقى ما يزيد على ١,٢ مليون شخص مساعدات غذائية من برنامج الأغذية العالمي، ويُتوقع لعدد يبلغ ٦٣٠ ٠٠٠ شخص أن يستفيدوا من هذه المساعدة شهريا في أوائل سنة ٢٠٠٤. وقد فقد العديد من أفراد المجتمعات المحلية

قدرتهم على إعالة أنفسهم، وتعرضوا للتجريد من ممتلكاتهم، ولأعمال السلب، على أيدي المتمردين والمارقين من أفراد القوات المسلحة والعصابات المسلحة. ومن مصادر القلق الأخرى الألغام الأرضية، التي أودت بحياة ضحايا كثيرين.

٢٧ - ونتيجة للحرب، أصبحت نسبة النساء اللائي يرأسن الأسر المعيشية في بوروندي ٣٠ في المائة. وأفضى ذلك إلى تأسيس روابط باروندي النسائية، للدعوة إلى زيادة الحماية التي تكفل للنساء والفتيات من العنف اللائي تتعرضن له على أساس نوع الجنس. والأطفال أيضا من الفئات المتضررة جراء هذه الأوضاع: حيث يوجد أكثر من ١٤ ٠٠٠ من الجنود الأطفال انخرطوا في الجيش الوطني وقوات الميليشيا وقوات المتمردين منذ بداية الصراع. وهناك ٦٠٠ ٠٠٠ طفل آخر تيتما جراء الحرب. ووصلت نسبة وفيات الرضع إلى معدل يبعث على الانزعاج، هو ١١٤ وفاة لكل ١ ٠٠٠ حالة ولادة. وتشير تقديرات منظومة الأمم المتحدة إلى أن نطاق التغطية بالتحصين ونسبة المواظبة في المدارس الابتدائية انخفضا بمعدل الثلث منذ سنة ١٩٩٣.

٢٨ - وانخفض معدل العمر المتوقع عند الولادة بمقدار عشر سنوات، إذ بلغ ٤٠,٩ سنوات في سنة ٢٠٠١. ويفتقر القطاع الصحي بشكل حاد إلى الوسائل، والإمكانات اللوجيستية والموارد البشرية. وتزايدت معدلات الإصابة بالمalaria في كامل أنحاء بوروندي، وهي الآن أشد الأمراض فتكا. وقد وضعت وزارة الصحة في بوروندي ومنظمة الصحة العالمية بروتوكول علاج جديد، وتتعاون اليونيسيف والمنظمات الدولية غير الحكومية في هذه الجهود. وقد أُشير إلى مسألة الحصول على الدواء باعتبارها مشكلة مزمنة تتطلب حولا عاجلة من الحكومة، بالتعاون مع شركائها الإنمائيين. وتشكل أيضا معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية مصدر قلق متزايد. ووفقا لبيانات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز^(٣)، فإن ٤٠ ٠٠٠ شخص بوروندي توفوا نتيجة الإصابة بالإيدز في سنة ٢٠٠١، كما أن نسبة مقدارها ٨,٣ في المائة من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٩ و ٤٩ سنة يحملون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويتوقع لعملية تمت في الآونة الأخيرة لحشد جهود جميع الأطراف صاحبة المصلحة من البورونديين، أن تساعد في الحد من انتشار هذا المرض.

٢٩ - وطلب فريق الأمم المتحدة القطري وشركاؤه، من خلال عملية النداء الموحد لسنة ٢٠٠٤، التي أطلقت في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ الحصول على مبلغ ٧١ ٥٤٥ ٥٦٧ دولارات من دولارات الولايات المتحدة لدعم المشاريع التي تهدف إلى مساعدة أكثر الفئات ضعفا، في الوقت نفسه الذي ترسي فيه قواعد التنمية والمصالحة. ومن

ثم فإن إبلاء نداء سنة ٢٠٠٤ الاهتمام الذي يستحقه، وتمويله بالشكل المناسب، أمران لهما أهمية حاسمة. وكانت استجابة المانحين للنداءات السابقة مبعثا لخيبة الأمل، لأن بوروبندي لم تتمكن من الحصول إلا على حوالي ثلث متطلباتها، وكان معظم ذلك استجابة للاحتياجات الغذائية الأساسية، ولتقديم أوجه الدعم الأخرى للاجئين والمشردين داخليا. وتبلغ قيمة التبرعات، والوعود بالتبرعات، والأموال، التي رُحلت إلى النداء الموحد لسنة ٢٠٠٣، ما مجموعه ٣٤٨ ٢٦٣ ٢١ دولارا، أي ما نسبته ٢٩,٧ في المائة من إجمالي المبالغ المطلوبة. وفي السنة الحالية، حظيت حالة بوروبندي باهتمام خاص في المناسبات السنوية لإطلاق جميع النداءات التي عُقدت في جنيف، وتم اختيارها، في إطار المبادرة الطيبة لمنح المساعدة الإنسانية، ليُنظر في زيادة حجم الدعم الذي يقدم إلى المجتمع المعني بالمساعدات الإنسانية فيها.

باء - عودة اللاجئين والمشردين داخليا

٣٠ - يعاني البوروبنديون من أحد أعلى نسب المشردين داخليا في أي بلد أفريقي. وتوجد بين السكان نسبة تزيد على ١٧ في المائة من المشردين أو الذين يعيشون كلاجئين. وتعتمد نسبة ١٣ في المائة على الأقل من جميع البوروبنديين في بقائها على قيد الحياة على المساعدة الخارجية. ويعيش ما يربو على ٢٨١ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا في ٢٣٠ موقعا موزعا في كامل أنحاء بوروبندي، ويعيش ٧٥٠ ٠٠٠ لاجئ في المنفى، حيث يتلقى العديدون منهم المساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي الوقت نفسه، يعيش ٠٠٠ ٣٧ لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية في أراضي بوروبندي، ويتلقون أيضا المساعدة من وكالات الأمم المتحدة.

٣١ - وقد شرع بعض اللاجئين في العودة التلقائية من جمهورية تنزانيا المتحدة إلى المقاطعات الشمالية والوسطى لبوروبندي، وتزايد هذا الاتجاه على امتداد الشهور الأخيرة. وتتوقع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عودة ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية تنزانيا المتحدة في أوائل سنة ٢٠٠٤. ويتوقع بروتوكولي بريتوريا، يتطلع اللاجئون والمشردون داخليا إلى عملية منظمة للعودة إلى الوطن وإعادة الإدماج.

٣٢ - وبموجب اتفاق أروشا أنشئت لجنة وطنية لإعادة تأهيل المنكوبين، لتقوم بتنظيم وتنسيق جميع الجوانب المتعلقة بعودة اللاجئين والمشردين داخليا، والانتقال بهم من مرحلة تلقي مساعدات الطوارئ إلى مرحلة إعادة الإدماج الاجتماعي والمهني. واللجنة جاهزة للعمل الآن، وقد تم وضع خطة عمل لتوجيه أنشطتها. بيد أنه نظرا لتوقع عودة أعداد هائلة من الأفراد على المدين القصير والمتوسط، لا يمكن للمؤسسات البوروبندية بمفردها أن

تتصدى لهذه المسألة. وتصل قيمة التكاليف المقدرة للأنشطة في هذا المجال إلى مبلغ ٥٠٠ مليون يورو، بما في ذلك إعادة التأهيل الزراعي، التي تلتبس فيها المساعدة الدولية. ومن المهم في هذا الصدد، توضيح محالات عمل كل من اللجنة، ووزارة إعادة إدماج وإعادة توطين المشردين داخليا والعائدين.

٣٣ - ويترتب على الآثار المجتمعة الناجمة عن ارتفاع كثافة السكان وعودة أعداد هائلة من الأشخاص إلى أراضيهم، في بلد يعيش ٩١ في المائة من سكانه في مناطق ريفية، إثارة مسألة الحق في استعمال الأرض. فقد وقع بعض اللاجئين ضحايا لمصادرة ملكية أراضيهم، ولا يستطيع لاجئو سنة ١٩٧٢ تقديم طلبات للحصول على أراضيهم، بسبب حلول الأجل القانوني (المدة المحددة) للمطالبة بحيازة هذه الأراضي. وتواجه الحكومة تحديا في إيجاد سبل للتعامل مع المطالبات المتضاربة المتعلقة بالأراضي من طرف المشردين داخليا واللاجئين العائدين. وإحدى الوسائل المقترحة لمعالجة هذه التحديات، هي اللجوء إلى تعزيز الآليات التقليدية لفض المنازعات، وتوسيع نطاقها، مثل الآلية المعروفة باسم "باشينغاتاه"، وإيجاد الوسائل المناسبة أيضا لعرض هذه القضايا في إطار نظام العدالة الرسمي. وقد أشير إلى حق المرأة في امتلاك الأرض باعتباره مسألة تتطلب اهتماما عاجلا، وتحتاج إلى أن يتم تبيانها ومعالجتها بشكل محدد في التشريعات الوطنية المنقحة.

جيم - الوضع الاقتصادي

٣٤ - تصنف بروندي ضمن أقل البلدان نموا. وبوجود نسبة ٨٩,٢ في المائة من السكان يعيشون على دخل يقل عن دولارين في اليوم، و ٥٨,٤ في المائة يعيشون على دخل يقل عن دولار واحد في اليوم، فإن مؤشر التنمية البشرية لبروندي هو ٠,٣٣٧، مما يجعل ترتيبها ١٧١ من بين ١٧٥ بلدا^(٤). وفي سنة ٢٠٠٢، قدر معدل النمو الاقتصادي بنسبة ٢ في المائة بالأرقام الحقيقية، أي بنسبة أقل من نسبة نمو السكان المقدرة بـ ٣ في المائة، مما أفضى إلى زيادة ملحوظة في معدل الفقر. ويبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ١١٠ دولار، وهو يقل كثيرا عن متوسط الدخل للفرد في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (٤٩٠ دولار)، ويمثل ربع الدخل في بلدان الدخل المنخفض كمجموعة. وتبلغ نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين الراشدين ٤٩ في المائة.

٣٥ - وانخفض الناتج المحلي الإجمالي من ١,٢ بليون دولار في سنة ١٩٩١ إلى ٠,٦٩ بليون دولار في سنة ٢٠٠١. وعلى الرغم من أن معدلات النمو في سنة ٢٠٠٢ كانت أعلى من المتوقع، ينتظر حدوث انخفاض فيها في سنة ٢٠٠٣ بسبب تدني معدل سقوط الأمطار، واستمرار القتال في النصف الأول من السنة. وقد فقد الفرنك البروندي، وهو

العملة الوطنية، حوالي ٣٠ في المائة من قيمته منذ سنة ٢٠٠١. وأدى تخفيض قيمة العملة الذي تقرر في آب/أغسطس ٢٠٠٢، إلى زيادة حادة في أسعار الوقود ومواد البناء وغيرها من المنتجات الاستهلاكية.

٣٦ - ويسكن أكثر من ٩٠ في المائة من سكان بوروندي في المناطق الريفية. ويمثل البن ٨٥ في المائة من صادرات البلد التجارية، وقد أدى انخفاض أسعاره في أسواق السلع الأساسية إلى نقص إيرادات البلد من العملات الأجنبية بنسبة زادت على ٦٠ في المائة. ويزرع الشاي والقطن أيضا كمحاصيل تجارية، وتقوم بعض الشركات الصناعية بتجهيز هذين المنتجين. بيد أن البلد ما يزال متخلفا صناعيا، وإن كان ثمة احتمال لحدوث تطورات في قطاعي التعدين والطاقة الكهربائية. ويمثل تكتيف القطاعات الاقتصادية التقليدية وتنوع الاقتصاد تحديا رئيسيا لتنمية البلد. كما تمس الحاجة إلى المشاريع التي تركز على كثافة العمل لمعالجة ارتفاع معدل البطالة.

٣٧ - وتعتبر حالة الميزانية في بوروندي صعبة للغاية، وقد طلبت الحكومة دعما عاجلا للميزانية لتمويل النفقات الحرجة الراهنة، كالمرتبات ومن أجل الاضطلاع بأنشطة تتصل ببناء القدرات وبالحكم. وأكد ممثلو قطاع الأعمال التجارية الذي التقى بهم الفريق أثناء زيارته إلى بوروندي ضرورة دعم الميزانية حتى يتسنى لمؤسسات الدولة تسديد متأخراتها إلى الشركات الخاصة المتعاقدة معها. وإذا لم يتم ذلك، فسيكون هناك خطر حدوث إعسار عام وانتشار الإفلاس على نطاق واسع. كما أكدوا أن ارتفاع معدلات الفائدة والضغط المالي تشكل عقبات أمام انتعاش القطاع الخاص. وسيؤثر إدماج أفراد الحركات المسلحة في الجيش الوطني على ميزانية الدولة بالضرورة.

٣٨ - وفي عام ٢٠٠٢، أعدت حكومة بوروندي ورقة استراتيجية مؤقتة لتخفيف من حدة الفقر، استخدمت في صياغة برنامج الطوارئ الاجتماعية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وتستخدم هاتان الوثيقتان حاليا في إعداد ورقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر. ويوافق الفريق على الملاحظة التي أبدتها صندوق النقد الدولي، بأن إصدار ورقة الاستراتيجية المؤقتة لتخفيف حدة الفقر تمثل خطوة كبرى إلى الأمام في وضع الاستراتيجية الاقتصادية للحكومة للسنوات القادمة. وأحاط الفريق علما بالتوصية التي قدمت في البلاغ الختامي لحفل شركاء التنمية بأن الحاجة تمس في الوقت نفسه إلى وضع "خريطة طريق" عامة تؤكد الصلة بين مختلف برامج التنمية التي تم الشروع فيها (نزع السلاح والتسريح والإدماج، وإعادة التوطين وبناء القدرات ودعم الميزانية وميزان المدفوعات وما إلى ذلك)، وتحدد

الإجراءات المطلوبة والوقت المناسب لتنفيذها، وترسم الاستراتيجية اللازمة للرد العاجل والمنسق.

سادسا - الصلة بين السلام والتنمية

٣٩ - ترتب على عشر سنوات من الحرب تأثير مدمر ومتعدد الأبعاد على الحالة الاجتماعية والاقتصادية لبوروندي. ويقدر البنك الدولي أن اقتصاد البلد انكمش بنسبة ٢٥ في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية، بسبب الحالة الأمنية. وأدى تداعي الخدمات العامة، ولا سيما الهياكل الأساسية للصحة وخدمات التعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى تدهور التنمية. وعلى جانب التنمية المستدامة، يقدر أن ٣٥ في المائة من الغابات الطبيعية للبلد، و ٢٥ في المائة من مزارع الخشب قد فُقدت نتيجة للصراع: فقد استخدمت الغابات كقواعد للمتمردين وشن الجيش حملات مدمرة للقضاء عليهم. وفي القطاع الصحي، كان التشريد الجماعي للسكان نتيجة للحرب، وما رافقه من توسيع نطاق زراعة الأرز وتربية الأسماك في المستنقعات الواقعة في المرتفعات أحد عوامل زيادة انتشار الملاريا في جميع أنحاء البلد^(٥).

٤٠ - وأوضح ممثلو حكومة بوروندي وفريق الأمم المتحدة القطري أن مكافحة الفقر تعتبر أمرا حاسما لتوطيد المكاسب المحرزة في الميدان السياسي. ولفت انتباه الفريق إلى البحث الذي أجراه البنك الدولي بشأن تقديم المساعدة إلى البلدان الخارجة من الصراع، وانتهى إلى وجود احتمال كبير للعودة إلى الصراع إذا لم تحدث تحسينات في حياة السكان خلال فترة خمس سنوات. ومن الجوهري لذلك، أن تتاح الفرص، وأن يتم الإفلات من فخ الصراع في بوروندي من خلال تقديم مساعدة عاجلة وبجرعات كبيرة.

٤١ - وفي العديد من حالات ما بعد الصراع، يلاحظ وجود ثغرة بين عمليتي الإغاثة والتنمية، الأمر الذي يتجلى في انعدام القدرة على تحويل زخم الرد على الأزمة، إلى أنشطة للانتعاش والإصلاح والتنمية^(٦). وقد شعر الفريق بالتفاؤل وهو يرى الجهود التي تبذلها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لمعالجة هذه الثغرة، وكفالة مساهمة أنشطتها في الذهاب إلى أبعد من تقديم المساعدة الإنسانية، إلى إعادة تأهيل المجتمعات في الأجل الطويل. ومن الأمثلة المثيرة للاهتمام في هذا المجال، برنامج عمليات الطوارئ الزراعية المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي الذي يوفر البذور والزاد من الأغذية في آن واحد لعدد ٢٠٠ ٠٠٠ أسرة معيشية، للحيلولة دون قيام الجوع بأكل البذور التي توزع عليهم.

٤٢ - وتدعو الصلات بين السلام والتنمية إلى اتباع نهج شامل لمعالجة المشاكل التي تواجهها بروندي، وتشمل الجوانب الرئيسية للإغاثة والإنعاش وحقوق الإنسان والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وفي تقرير معنون "اختيار الأمن: حالة المشاركة البناءة في بروندي" (بوجمورا، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)، أعرب فريق الأمم المتحدة القطري في بروندي عن أسفه لعدم وضع مثل هذا النهج لبروندي حتى الآن بالرغم من مطالبة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بذلك في النتائج المتفق عليها لعام ١٩٩٨/١^(٧). ومرة أخرى، يشجع الفريق الاستشاري المخصص منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على وضع استراتيجيات الدعم التي تشمل جميع جوانب الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، وتكفل تقديم المعونة المتوازنة والمتعاضدة إلى بروندي.

سابعاً - دور الأمم المتحدة في تلبية احتياجات بروندي

٤٣ - شهد الفريق أثناء الزيارة التي أجراها إلى بروندي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ اشتراك الأمم المتحدة الفعال هناك. وما من شك في أن الأمم المتحدة تعتبر في مختلف ميادين عملها السياسية أو المتعلقة بالدعم أو بالمساعدة الإنسانية أو بالتنمية الريفية أو بالصحة أو التعليم، من الجهات الفاعلة الرئيسية ميدانيا التي تواصل تقديم المساعدة، عندما تتجمد المعونة الثنائية وغيرها من أشكال المعونة أو يجري تخفيضها إلى حد كبير.

٤٤ - وفي عام ١٩٩٣، تم إنشاء مكتب الأمم المتحدة في بروندي بناء على طلب مجلس الأمن، لدعم المبادرات التي ترمي إلى تعزيز السلام والمصالحة. ويتولى الممثل الخاص للأمين العام ورئيس المكتب رئاسة لجنة مراقبة التنفيذ، التي عهد إليها بمسؤولية كفالة التنفيذ التام والعاجل لأحكام اتفاق أروشا. وتعمل لجنة مشتركة لوقف إطلاق النار كهيئة فرعية تابعة للجنة مراقبة التنفيذ، ويقوم الأمين العام بتعيين رئيسها وتبوع إلى مثله الخاص. ويقدم الأمين العام تقريراً عن الحالة في بروندي إلى مجلس الأمن. ويمكن الاطلاع على تفاصيل آخر المعلومات المتعلقة بالتطورات السياسية والأمنية في بروندي وبالحالة الاقتصادية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في آخر تقرير مقدم من الأمين العام (S/2003/1146) المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣).

٤٥ - ويعمل في بروندي معظم وكالات الأمم المتحدة الرئيسية وصناديقها وبرامجها، وهي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. وهناك مكتب ميداني تابع

للبنك الدولي في البلد. كما يتولى المنسق المقيم للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في بوروندي، ومنسق الشؤون الإنسانية، مسؤولية الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقام الفريق بدراسة مستوى التعاون بين وكالات الأمم المتحدة. وقد أحيط علما بأن البيئة الأمنية الصعبة السائدة في البلد أدت إلى تنشيط المساعدة والتعاون المتبادلين. وتم تشغيل آليات التنسيق بشأن مختلف جوانب العمل، وإنشاء أفرقة ولجان مواضيعية بشأن الأنشطة الإنمائية القطاعية. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على سبيل المثال، عن طريق مذكرة تفاهم، بإنشاء وحدة (خلية) مشتركة بين الوكالات، معنية بمسائل إعادة التأهيل. وأحيط الفريق علما بأنه من المهم ألا يقتصر التركيز على تبادل المعلومات فحسب، بل وأن يشمل أيضا وضع استراتيجيات وخطط مشتركة.

٤٦ - وتضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور حاسم في ميدان المساعدة الإنسانية، وما من شك في أن ما تقدمه المنظومة من دعم في حالات الطوارئ، يؤدي إلى إنقاذ الأرواح. ويتولى مكتب منسق الشؤون الإنسانية تنسيق أعمال فريق الاتصال للشؤون الإنسانية، الذي يعقد اجتماعات شهرية لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة داخل الأمم المتحدة وخارجها، تشمل أكثر من ٥٠ منظمة غير حكومية محلية ودولية. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل اللجان التقنية المشتركة بين الوكالات في ميادين عمل إنسانية محددة، وتتولى وكالة رائدة الاهتمام بكل ميدان من هذه الميادين. كما توجد على صعيد المقاطعات أفرقة للتنسيق تابعة لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة. وقامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي على سبيل المثال، بتوقيع بروتوكول اتفاق ثلاثي مع ١١ منظمة غير حكومية دولية من أجل تقديم الدعم لعدد ٢٤٨ من مراكز التغذية والرعاية والصحة في جميع أنحاء البلد. كما تساهم عملية النداء الموحد على النحو الذي سبق بيانه أعلاه في تعزيز التنسيق بدءا من مستوى تخطيط المساعدة فصاعدا.

٤٧ - وفيما يتعلق بالدعم الإنمائي، تقوم منظومة الأمم المتحدة بتنفيذ برامج ترمي إلى بناء القدرات في المناطق الريفية، بما في ذلك القدرات الإنتاجية، ووضع أنشطة مدرة للدخل، وتعزيز أمور منها الأمن الغذائي وتقديم الدعم إلى المجتمعات المحلية وتعليم الفتيات. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد إطار التعاون القطري الثاني لبوروندي (٢٠٠٢-٢٠٠٤) ووافق عليه مجلسه التنفيذي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وتعمل المجالات البرنامجية الاستراتيجية لهذا الإطار على مكافحة الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بالإضافة إلى تعزيز الحكم الديمقراطي والاقتصادي. والأهم من ذلك، أن فريق الأمم المتحدة القطري بصدد الانتهاء من التقييم القطري المشترك لبوروندي،

الذي تأخر إعداده بسبب الحالة السياسية. وتقوم وكالات الأمم المتحدة بالاستناد لهذا التقييم حالياً بإعداد إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي ينبغي وضعه في صيغته النهائية في الربع الأول من عام ٢٠٠٤. وتعود بوروندي باضطراد إلى العملية الاعتيادية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لتخطيط المساعدة، وهي العملية التي كانت قد أعفيت منها من قبل.

٤٨ - وقامت لجنة حقوق الإنسان بتعيين ماري تيريز كيتا - بوكوم مقرررة خاصة معينة بحالة حقوق الإنسان في بوروندي. وتقدم السيدة كيتا - بوكوم تقريراً سنوياً إلى اللجنة وإلى اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة^(٨). وتقوم المقرررة الخاصة، التي قدمت بدورها إحاطة شفوية للفرق الاستشاري المخصص، بتحليل حالة حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون، وتقدم توصيات هامة إلى أطراف الصراع، وإلى السلطات البوروندية والمجتمع الدولي. ويوجد في بوروندي مكتب تابع لمفوضية حقوق الإنسان يتولى مراقبة وتعزيز حقوق الإنسان وإصلاح القضاء.

ثامنا - دعم المانحين الدوليين لتلبية احتياجات بوروندي

٤٩ - انخفضت المساعدة المالية الدولية المقدمة إلى بوروندي بنسبة ٦٦ في المائة في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٢. ففي أعقاب الأزمة التي حدثت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ والحظر الذي فرض في عام ١٩٩٦، تم تعليق التعاون الدولي مع بوروندي. وبداية من عام ١٩٩٨، نظمت اجتماعات عديدة بشأن بوروندي وتم التوصل إلى اتفاق بشأن استراتيجية لتقديم المساعدة الإنسانية حصراً. وأدى مؤتمر عقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بعد توقيع اتفاق أروشا بعدة أيام إلى اتخاذ قرار باستئناف تقديم المساعدة الهيكلية إلى بوروندي. وقدرت تعهدات المانحين في المؤتمر بمبلغ ٤٥٠,٣١ مليون دولار، وبالإضافة إلى ذلك، تقرر عقد اجتماعات منتظمة للمانحين. كما أدت المائدة مستديرة للمانحين المعقودة في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ إلى نمو مطرد في تعهدات المانحين، التي قدر مجموعها بمبلغ ٩٨١,٦٢ مليون دولار.

٥٠ - وعلى الرغم من التعهدات المتكررة، كانت المدفوعات تصرف ببطء ولم تتجاوز مبلغ ٣٥٤,٢٠ مليون دولار، أو ما نسبته ٣٦ في المائة من مجموع التبرعات المعلنة. واستخدمت معظم المدفوعات المقدمة من الجهات المانحة الثنائية في الأنشطة الإنسانية، وغالباً ما كانت توجه من خلال المنظمات غير الحكومية. بيد أن المؤسسات المتعددة الأطراف كانت سباقة بقدر أكبر إلى توفير الدعم للميزانية ولميزان المدفوعات، والمساعدة في المشاريع الإنمائية. وقد وفر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هذا الدعم في إطار برامج الطوارئ

التي يضطلعان بها في مرحلة ما بعد الصراع. ودفع البنك الدولي في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ الشريحتين الأوليين (ومبلغ كل منها ٢٠ مليون دولار) من الائتمان المخصص للإنعاش الاقتصادي البالغ ٥٤ مليون دولار، بينما وافق الصندوق على دفعتين من المسحوبات بمبلغ ١٣ مليون دولار، على سبيل المساعدة العاجلة في مرحلة ما بعد الصراع. كما وفر الاتحاد الأوروبي الدعم للميزانية (٣٧,٦٢ مليون دولار)، في حين دفع البرنامج الإنمائي ١٦,٢٢ مليون دولار تحت بند المساعدة المقدمة للمشاريع والمساعدة التقنية، ودفع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ٤,٥٢ مليون دولار^(٩). وقدمت أيضا بعض الجهات المانحة الثنائية، مثل بلجيكا وفرنسا، الدعم للميزانية.

٥١ - وفي ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، نظمت بوروندي في بروكسل، محفل شركاء التنمية في بوروندي، بالتعاون مع حكومة بلجيكا وبدعم في من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان الهدف من المحفل هو حشد الدعم النشط على نطاق واسع من جانب الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، لوضع حد للفوضى الاجتماعية والاقتصادية في بوروندي. مما يسمح لها ببدء العمل على تخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وشملت طلبات المساعدة أربعة مواضيع ينطوي كل منها على احتياجات مالية مجموعها ١,٧ بليون دولار على النحو التالي: (أ) دعم الميزانية وميزان المدفوعات (٩٤٢,٨ مليون دولار للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦)، تشمل تخفيف عبء الدين الخارجي؛ (ب) دعم البرنامج الوطني لبناء القدرة على الحكم الرشيد، تشمل إقامة مؤسسات ديمقراطية وإدارية واقتصادية (٩٩,٩ مليون دولار لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥)؛ (ج) برنامج دعم عملية إصلاح قوات الدفاع والأمن (٨٠ مليون دولار)؛ (د) البرنامج الوطني لتأهيل ضحايا الحرب (المنكوبون) (٥٠٠ مليون يورو)، بما فيه أنشطة إنعاش المناطق الريفية.

٥٢ - وكان ممثلا في هذا المحفل خمسة وعشرون بلدا، فضلا عن الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وشارك الفريق الاستشاري المخصص في المحفل ممثلا برئيسه السفير كومالو، والسفير دي رويت والسفير إنتيه تورويه. ودعى السفير كومالو إلى الإدلاء ببيان في الجلسة الافتتاحية للمنتدى عن أعمال الفريق والنتائج التي توصل إليها. وأعلن المشاركون في المحفل التبرع بمبلغ قدره ١,٠٣٢ بليون دولار لمساعدة بوروندي. وأعربت الجهات المانحة عن ارتياحها للتقدم المحرز في عملية السلام، وأقرت بأن البلد يحتاج الآن مرحلة مصيرية، ودعت إلى تجديد الالتزام بدعم المكاسب وتوطيدها، وبدء المرحلة الثانية من العملية الانتقالية. بما يسمح بتحويل المساعدة الغوثية إلى مساعدة إنمائية. وأبرزت الجهات المانحة أيضا الأبعاد دون الإقليمية لحلول مشاكل بوروندي في مجال التنمية.

٥٣ - وفي البيان الختامي، قرر المحفل ضمن جملة أمور، إنشاء لجنة للمتابعة من شأنها أن تساعد على تعزيز التنسيق فيما بين الجهات المانحة. وستعقد اللجنة التي ترأسها حكومة بوروندي وتتألف من ممثلي الحكومة والجهات المانحة، اجتماعات شهرية. واتفق المشاركون أيضاً على أن يعقدوا اجتماعاً سنوياً يفضل أن يكون في بوجمبورا، وذلك لتقييم الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد.

٥٤ - ونظراً لأهمية دعم الميزانية بالنسبة لبوروندي، أحاط ممثلو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الفريق علماً، بجهود سلطات بوروندي الرامية إلى كفالة شفافية الإنفاق العام وإخضاعه للمساءلة وذلك بعدة طرق، من بينها إجراء استعراضات في هذا الصدد.

٥٥ - وتمثل ديون بوروندي الخارجية (٨٦ في المائة منها ديون متعددة الأطراف) ٢٠٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وتمتص خدمة تلك الديون ٩٨,٨ في المائة من مجموع الإيرادات. وتشكل التأخرات المستحقة لمصرف التنمية الأفريقي (٣٥ مليون دولار) مصدراً للقلق الشديد، ويلزم إيجاد حل عاجل لهذا الوضع، كيما يتسنى لبوروندي الحصول على تسهيلات أخرى من جهات متعددة. وقد أنشأ البنك الدولي صندوقاً استثمارياً للديون المتعددة الأطراف، وهي آلية أثبتت فاعليتها في مرحلة ما بعد الصراع في بلدان أخرى. ووجهت إلى دوائر المانحين، دعوات متكررة من أجل الإسهام في ذلك الصندوق. أما الديون الثنائية (١٤ في المائة من مجموع الديون)، فقد أعلن نادي باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ أنه سيجري تخفيف عبئها، بمجرد موافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على استفادة بوروندي بمرفق تخفيض الفقر وتحقيق النمو.

٥٦ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أي بعد ١٠ أيام من انعقاد محفل شركاء التنمية، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على ترتيب مدته ثلاث سنوات تستفيد منه بوروندي في إطار مرفق تخفيض الفقر وتحقيق النمو. وأحيط الفريق علماً بأنه سيصبح بمقدور بوروندي الاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مع مطلع عام ٢٠٠٥.

تاسعا - الملاحظات والتوصيات

٥٧ - يدرك الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أنه يضطلع بعمله في مرحلة هامة يباشر فيها الشعب البوروندي عملية السلام بهمة، ويخطو الخطوات الأولى على طريق الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. ويواجه البلد تحديات مختلفة مترابطة يلزم التصدي لها لتعزيز الاستقرار وكفالة السلام الدائم والتنمية المستدامة. ومن بينها تحديات يجدر إيلاؤها اهتماماً خاصاً، تتمثل في الحفاظ على زخم عملية السلام وتوطيدها، وتعزيز الاستقرار والانخراط في العمل على تخفيف حدة الفقر،

وتحقيق التنمية المستدامة. ويشعر الفريق بالتشجع البالغ مما تبديه بوروندي من التزام جاد للتصدي لتلك التحديات وما تبذله من جهود جادة في هذا الصدد. بيد أنه من الواضح أن تلك الجهود ليست كافية وحدها، وأنه يلزم إقامة شراكة قوية مع المجتمع الدولي. فبالنظر إلى أن فرص البلد في الحصول على المساعدة الدولية ما زالت محدودة، يرى الفريق أنه قد آن الأوان لكي يجاري المجتمع الدولي بوروندي حكومة وشعبا، فيما تبذله من جهود عن طريق مدها بدعم فني عاجل وفعال، من أجل تعزيز قيام شراكة حقيقية.

٥٨ - وإذ يضع الفريق كل ما تقدم في اعتباره، يود أن يطرح الملاحظات والتوصيات التالية لينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويبت فيها حيثما أمكن.

ألف - الحفاظ على زخم عملية السلام وتوطيدها

٥٩ - يرحب الفريق، مع الارتياح، بتعيين حكومة انتقالية للوحدة الوطنية، وإشراك ممثلي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية (إنكرونززا) في تلك الحكومة إثر اعتماد بروتوكولي بريتوريا، اللذين أفضيا إلى اتفاق وقف إطلاق النار الشامل بين الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية، الذي تم توقيعه في دار السلام في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

٦٠ - ويرحب الفريق بالاجتماع الذي عقد مؤخرا في هولندا، بين الرئيس نداي إيزاي، ووفد حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، ويعرب عن ويطيد أمله في أن تفضي هذه الخطوة إلى مشاركة الحزب - القوات، على النحو الأكمل في عملية السلام ووضع حد لأعمال القتال والعنف.

٦١ - ويشير الفريق إلى أحكام اتفاق أروشا المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠، المتعلقة بإجراء انتخابات قبل نهاية الفترة الانتقالية، ويقر بضرورة تهيئة مناخ مؤات لإقامة نظام حكم شرعي ديمقراطي يشمل الجميع، استنادا إلى انتخابات حرة ونزيهة في بوروندي. وإن التمسست الحكومة المساعدة الفنية من الأمم المتحدة لإجراء تلك الانتخابات، يوصي الفريق بالاستجابة لطلبها.

٦٢ - ويُذكر الفريق بأنه وفقا لاتفاق أروشا، تُنشأ لجنة وطنية للحقيقة والمصالحة، وقد طلبت الحكومة الانتقالية إلى مجلس الأمن أن ينشئ لجنة قضائية دولية للتحقيق في جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وغيرها من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ويجري النظر في إنشاء اللجنتين معا.

٦٣ - ويثني الفريق على الاتحاد الأفريقي للدور البالغ الأهمية الذي تقوم به البعثة الأفريقية في بوروندي، ويدعو المانحين إلى توفير الدعم المالي لتمكينها من الاضطلاع بولايتها، بما في ذلك في مجال التجميع الأولي للمقاتلين. كما يدعو الأمم المتحدة إلى دعم جهود البعثة الأفريقية في بوروندي لتمكينها من الاضطلاع الفعال بمسؤولياتها الأساسية فيما يتعلق بعملية السلام.

باء - تعزيز الاستقرار

٦٤ - يقدر الفريق التحديات الجسيمة المتمثلة في إعادة توطين اللاجئين والمشردين داخليا، ويدعو الحكومة وشركاءها في التنمية والشؤون الإنسانية إلى اتخاذ إجراءات إضافية عاجلة وتقديم الدعم. ويشدد بصفة خاصة على العمل المهم الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مساعدة اللاجئين العائدين من المنفى والإعداد بعناية لإعادة توطينهم. ويدعو الفريق الحكومة والجهات المانحة إلى تعزيز أنشطة اللجنة الوطنية لإعادة تأهيل النكوبين وإلى تمويل عملها، على نحو ما يتوخاه اتفاق أروشا.

٦٥ - ويوصي الفريق الحكومة بأن تعالج مسألة الحصول على الأرض، نظرا للكثافة السكانية العالية بالفعل، والحاجة المتوقعة إلى توطين أعداد كبيرة من اللاجئين العائدين والمشردين داخليا. ويوصي الفريق كذلك بأن تنظر الحكومة في الآليات التقليدية لحل النزاعات، من قبيل نظام 'باشينغانتاه'.

٦٦ - ويؤكد الفريق على ضرورة الشروع على جناح السرعة في عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم التي يتولاها البنك الدولي، ويدعو المانحين إلى تعبئة الموارد من أجل تمويل طائفة كاملة من أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل والإدماج، بما في ذلك التجميع الأولي للمقاتلين وإعادة هيكلة قوات الأمن ويدعو جميع الأطراف المعنية إلى توثيق التنسيق فيما بينها في هذا الصدد. ويؤكد الفريق كذلك على ضرورة المعالجة الفعالة للحالة الخاصة بالأطفال المجندين، ولا سيما في سياق الاتفاق بين حكومة بوروندي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بشأن تسريح الأطفال الجنود.

٦٧ - ويسلم الفريق بأنه، نتيجة لعشر سنوات من الحرب وما ترتب عليها من تدهور لسيادة القانون والنظام، تواجه بوروندي مشكلة متنامية تتمثل في العنف المرتكب ضد المرأة والطفل، وظاهرة الفساد الناشئة وأعمال اللصوصية الموجودة في بعض مناطق البلد. ويؤكد الفريق على ضرورة أن تبذل الحكومة كل جهد لتعزيز سيادة القانون.

٦٨ - ويحث الفريق سلطات بوروندي على ضمان حماية حقوق الإنسان باعتبارها شرطا رئيسيا لقيام مجتمع مسالم وهيئة الظروف الضرورية للاستقرار في البلد. ويدعو الفريق السلطات إلى النظر في توصيات المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بوروندي ومتابعتها على النحو الواجب.

جيم - المشاركة في تخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة

٦٩ - يشدد الفريق على أن ضمان الأمن الغذائي يظل تحديا رئيسيا يواجهه البلد، وأنه ينبغي الحد تدريجيا من الاعتماد على المعونة الغذائية عن طريق تشجيع الاعتماد على النفس على صعيد الجماعات المحلية. ويدعو الفريق سلطات بوروندي إلى تكثيف جهودها من أجل إعادة تأهيل القطاع الزراعي. كما يدعو المنظمات الدولية ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، والجهات المانحة إلى مواصلة تقديم مساعدة جوهرية لجهود الحكومة في هذا المجال.

٧٠ - ويدعو الفريق الحكومة إلى تكثيف جهودها لإعادة بناء الهياكل الأساسية في قطاع الصحة العامة ويؤكد أهمية مشاركة المجتمع الدولي في هذا الجهد مشاركة تامة. ويعرب الفريق عن قلقه إزاء الانتشار المقلق للملاريا وارتفاع نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويرحب بالعمل بالبروتوكول الجديد لمعالجة الملاريا بدعم من منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية، وباستراتيجية التصدي للانتشار المقلق لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويدعو الفريق الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا إلى تخصيص أموال لهذه الأنشطة. ويدعو السلطات أيضا إلى تسهيل الإجراءات الإدارية لاستيراد الأدوية وبالتالي تخفيف حدة نقص الأدوية.

٧١ - ويؤكد الفريق على أن التعليم أداة أساسية للانعاش المستدام في فترة ما بعد انتهاء الصراع، ولدعم المكتسبات التي تتحقق بفضل المصالحة في البلد. ويشجع الحكومة على تنفيذ خطة العمل الوطنية للتعليم وتسهيل فرص استفادة الجميع من التعليم، بطرق منها إعفاء أطفال السكان الأصليين من الرسوم المدرسية، وتشجيع تعليم البنات بصفة خاصة. كما يدعو الفريق إلى توفير دعم دولي كبير في هذا المجال.

٧٢ - ويحث الفريق الحكومة على وضع استراتيجية شاملة لتنويع الاقتصاد بغرض إيجاد مصادر جديدة للنمو وتوفير فرص العمل وتوسيع نطاق الصادرات. وينبغي أن تشمل هذه الاستراتيجية تنويع الأنشطة المرتبطة بالقطاع الزراعي، بما فيها إيجاد قدرات لتجهيز المنتجات الزراعية؛ وتشجيع المشاريع المستخدمة للعمالة الكثيفة، من قبيل الأشغال العمومية القصيرة الأجل، وإصلاح الهياكل الأساسية؛ والانخراط في التنمية الحضرية، بما فيها الإسكان وتطوير الخدمات التي تساهم إيجابيا في التنمية الطويلة الأجل للاقتصاد البوروندي. ويدعو الفريق كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، والبنك الدولي والشركاء الآخرين إلى مساعدة سلطات بوروندي على القيام بهذه المهمة.

دال - تعزيز الشراكة الدولية

٧٣ - يؤكد الفريق أن المساعدة الإنسانية لا تزال أمراً لا غنى عنه في بروندي ويرحب بعملية النداء الموحد لعام ٢٠٠٤، باعتباره أداة متكاملة وشاملة للدعم الدولي المقدم للأعمال الإنسانية، ويدعو دوائر المانحين إلى تقديم دعم واسع النطاق لهذا المسعى وإلى زيادة مبلغ التبرعات المالية للمشاريع المدرجة في النداء زيادة ملموسة. ويذكر الفريق كذلك بضرورة أن تُسهّل قدر الإمكان الأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية لتقديم المساعدة الإنسانية لشعب بروندي.

٧٤ - ويؤكد الفريق أن ثمة حاجة إلى القيام بالمزيد من الأنشطة ذات التوجه الإنمائي في الوقت الذي تتقدم فيه العملية السياسية، وذلك بغرض إعادة تأهيل الجماعات المحلية وتعزيز قدرة المجتمع المدني ومؤسسات الدولة على السواء على وضع الأسس للتنمية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل. ويشجع الحكومة على إعداد ورقة استراتيجية الحد من الفقر.

٧٥ - ويرحب الفريق بإعداد فريق الأمم المتحدة القطري للتقييم القطري المشترك لبروندي ويؤكد أهمية وضع إطار تحليلي متين لتنسيق المساعدة الدولية. ويشجع فريق الأمم المتحدة القطري على إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية باعتباره خطة عمل استراتيجية لوكالات الأمم المتحدة التنفيذية في البلد، وتنسيق تعاونه مع الشركاء الإنمائيين تنسيقاً وثيقاً.

٧٦ - ويدعو الفريق إلى تقديم الدعم المالي الكافي للبرامج والسياسات ذات الصلة التي تضعها الحكومة، وللمشاريع التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء بغية ضمان الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية.

٧٧ - ويثني الفريق على سلطات بروندي لما بذلته من جهود بغرض ضمان المساءلة المالية، بما فيها عمليات مراجعة النفقات العامة رغم حالة الحرب، ويرحب بالضمانات التي قدمتها الحكومة والتي تلتزم فيها باستخدام دعم الميزانية استخداماً شفافاً.

٧٨ - ويؤكد الفريق ضرورة إيجاد حل عملي عاجل لعبء الدين الخارجي الذي بلغ أحجاماً غير محتملة. ويدعو دوائر المانحين إلى المساهمة في الصندوق الاستثماري للديون المتعددة الأطراف الذي أنشأه البنك الدولي، وذلك لمساعدة البلد على دفع متأخراته، بما فيها المتأخرات المستحقة لمصرف التنمية الأفريقي. ويرحب الفريق بالتزام نادي باريس بتخفيف الديون بمجرد موافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على الترتيب الخاص ببروندي في مرفق تخفيض الفقر وتحقيق النمو. ويحث المانحين الآخرين على تخفيف الديون بشروط مماثلة.

٧٩ - ويرحب الفريق بالمساعدة التي تقدمها مؤسسات بریتون وودز لبوروندي ويشجعها على أن تواصل دعمها للبلد. ويرحب بموافقة صندوق النقد الدولي في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ على ترتيب مدته ثلاث سنوات في إطار مرفق تخفيض الفقر وتحقيق النمو.

٨٠ - ويرحب الفريق بنجاح محفل شركاء التنمية في بوروندي، المعقود في يومي ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ في بروكسل، ويوافق على تشديد البلاغ الختامي للمحفل على أهمية القيام، على سبيل الأولوية، بترجمة الالتزامات المتعهد بها إلى مساعدة ملموسة. ويحث الفريق المانحين في إطار ثنائي إلى تقديم المزيد من المساعدة الطارئة لبوروندي ولا سيما لدعم الميزانية، في اللحظة الحرجة الحالية من تطور عملية السلام. ويرحب بإنشاء لجنة متابعة للمحفل تعقد اجتماعات شهرية.

الحواشي

- (١) انظر مقرر المجلس ٣٠٤/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.
- (٢) جدير بالذكر أن بعثة مجلس الأمن إلى بوروندي أوصت في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بأن يحث المجلس البلدان المانحة على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها وأن يتابع عن كثب هذه النقطة مع الدوائر المالية الدولية (انظر S/2003/653).
- (٣) انظر، UNAIDS, *Report on the global HIV/AIDS epidemic*, 2002.
- (٤) انظر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 03.III.B.1).
- (٥) انظر، WHO, "Le point sur le changement du protocole de traitement du paludisme au Burundi", November 2003.
- (٦) انظر، UNDP, "Closing the gap"; contribution to the Inter-Agency Standing Committee reference group on post-conflict reintegration, June 1999.
- (٧) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/53/3)، الفصل السابع.
- (٨) للاطلاع على آخر تقرير انظر A/58/448.
- (٩) انظر، Burundi, Ministry of Planning, Development and Reconstruction, Progress report on donor pledges made at the various round tables, June 2003.